مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم

عمار عبود حسين الحميدواي، د. مهدي شريفي

جامعة المصطفى العالمية/ كلية العلوم والمعارف/ قسم القانون الجزائي وعلم الأجرام

استلام البحث: 17/06/2025	مراجعة البحث: 17/07/2025	قبول البحث:10/08/2025

الملخص:

تُعدّ الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم من أهم المراحل في العملية القضائية الجنائية، إذ تمثّل الأساس الذي يُبنى عليه مسار التحقيق اللاحق. وتشمل هذه الإجراءات خطوات جوهرية مثل جمع الأدلة، واستجواب الشهود، وضبط مسرح الجريمة، والتأكد من وجود دلائل كافية لفتح التحقيق أو إغلاقه. وتكمن أهمية هذه المرحلة في تأثيرها المباشر على اتجاهات التحقيق ونتائجه، وكذلك في دورها الحاسم في ضمان حقوق جميع الأطراف، سواء كانوا ضحايا أو متهمين. ينطلق هذا البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في كيفية ضمان تطبيق الإجراءات التمهيدية وفقًا لضوابط قانونية واضحة تحقّق العدالة الجنائية وتحمي حقوق الإنسان. ويتناول البحث بالدراسة والتحليل الضوابط التي تحكم هذه المرحلة، ومدى التزام السلطات القضائية والتنفيذية بها، فضلاً عن التحديات التي تواجه المحققين في الموازنة بين سرعة التحقيق وضمان الحقوق الأساسية للمتهمين. كما يسلّط البحث الضوء على الضمانات القانونية التي يجب توافرها في هذه المرحلة، مثل مبدأ البراءة الأصلية، وحظر التعذيب، والحق في الدفاع، وشفافية الإجراءات، بالإضافة إلى الرقابة القضائية على مجريات التحقيق لضمان عدم التعسف في استخدام السلطة. ويخلص البحث إلى أن فعالية الإجراءات التمهيدية ترتبط ارتباطًا وثيقًا باحترام المبادئ القانونية والحقوق الدستورية، بما يسهم في تحقيق العدالة الجنائية والحفاظ على كرامة الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات، التمهيدية، التحقيق، الجرائم

Abstract

The preliminary procedures of criminal investigation represent a fundamental stage in the judicial process, as they lay the groundwork for the direction and outcomes of subsequent investigations. These procedures include evidence collection, witness interrogation, crime scene analysis, and determining the sufficiency of evidence for initiating or closing an investigation. This study explores the legal framework governing these initial steps and highlights their critical role in protecting the rights of all parties involved, whether victims or suspects. The research addresses the key issue of ensuring that preliminary investigations are conducted in accordance with legal safeguards that promote fairness, transparency, and human rights protection. It examines the challenges faced by investigators in balancing the urgency of crime response with the obligation to uphold due process and individual rights. The study concludes that the effectiveness of preliminary investigation procedures is closely linked to the legal integrity of the process and the respect for constitutional and judicial guarantees essential to achieving criminal justice.

Keywords: Procedures, Preliminary, Investigation, Crimes

المقدمة

تعد الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم من أهم مراحل العملية القضائية، حيث تمثل النقطة الأولى التي يتم من خلالها التعامل مع أي قضية جنائية. هذه المرحلة تعد حجر الزاوية الذي يقوم عليه سير التحقيقات الجنائية، حيث تلعب دورًا بالغ الأهمية في تحديد اتجاهات التحقيق وتوفير الأدلة والشهادات التي قد تقود إلى تقديم الجناة للعدالة. في هذه المرحلة، تُتخذ الإجراءات اللازمة لجمع الأدلة وتحديد مدى صحة الادعاءات، ولضمان تطبيق الإجراءات القانونية بشكل صحيح يلتزم به جميع الأطراف المعنية. كما تُعتبر المرحلة التمهيدية مرحلة حاسمة في توفير ضمانات حقوق الأفراد سواء كانوا ضحايا أو متهمين.

CC BY

يتطلب التحقيق في الجرائم، في المراحل الأولى منه، التعامل مع جوانب متعددة تتعلق بالحقوق القانونية للأفراد، وطريقة جمع الأدلة والشهادات، بالإضافة إلى الضوابط التي تضمن سير التحقيق بشكل قانوني وعادل. ولهذا، تتطلب هذه المرحلة تحقيق توازن بين سرعة التحقيق مع مراعاة الحقوق الأساسية للمتهمين وضمان توفير شروط محاكمة عادلة. وكلما كانت هذه الإجراءات التمهيدية منظمة بشكل قانوني ومحايد، كلما كانت عملية التحقيق أكثر فعالية ودقة في الوصول إلى الحقائق وتقديم الجناة للعدالة. إن الإجراءات التمهيدية في التحقيق في الجرائم، بموجب القوانين المعمول بها، تعتمد على عدة ضوابط قانونية تهدف إلى تحقيق العدالة الجنائية من خلال التزام السلطات المعنية بالقوانين ذات الصلة. إذ تمثل هذه الإجراءات النقطة الأولى التي يتم من خلالها ضبط سير التحقيق وتحديد ما إذا كانت هناك دلائل كافية للمتابعة أم لا. في هذه المرحلة، يتم التأكد من مدى صحة الأدلة والشهادات المستخلصة من مسرح الجريمة، حيث يتم جمع الأدلة بشكل دقيق وفقًا للضوابط القانونية التي تحكم هذا المجال.

في الدول الحديثة، تهتم التشريعات الجنائية بشكل خاص بمرحلة التحقيق الأولي، وذلك باعتبارها مرحلة حاسمة تؤثر بشكل كبير في مصير القضية. فمن خلال هذه الإجراءات، يتم تحديد ما إذا كانت الجريمة قد حدثت بالفعل، وإذا كانت هناك دلائل على ارتكاب الجريمة من قبل شخص محدد أم لا. في نفس الوقت، تعتبر هذه الإجراءات فرصة للحفاظ على حقوق المتهمين وضمان أن أي قرار يتم اتخاذه في حقهم يتم وفقًا للقانون دون التعدي على حقوقهم الأساسية.

في هذا السياق، يمكن القول إن الإجراءات التمهيدية لا تقتصر فقط على جمع الأدلة والشهادات، بل تشمل أيضًا ضمان الشفافية والنزاهة في التعامل مع كل الأطراف المعنية في التحقيق. إذ يُلزم القانون الجهات المعنية بالحفاظ على سرية التحقيقات في المراحل الأولى، وذلك لضمان عدم التأثير على سير التحقيق أو التلاعب بالأدلة. كما أن هذه المرحلة تتطلب من المحققين والسلطات القضائية العمل ضمن ضوابط قانونية واضحة تهدف إلى منع أي تجاوزات قد تؤثر على نزاهة التحقيق. عند الحديث عن التحقيقات الأولية، لا يمكن إغفال أهمية ضبط مسرح الجريمة والتحقيق فيه بصورة دقيقة، حيث تُعد الأدلة المادية والشهادات المفتاح الرئيسي لتحقيق العدالة في القضية. ومع ذلك، يجب أن تتم عملية جمع الأدلة وفقًا لقواعد وإجراءات محددة تضمن عدم التلاعب في الأدلة أو جمعها بطرق غير قانونية. كما يُشترط أن تتم هذه العمليات تحت إشراف السلطة القضائية أو النيابة العامة، لضمان أن التحقيق يتم وفقًا للقانون وفي إطار من الشفافية. على الرغم من أن التحقيقات الجنائية تتطلب في بعض الأحيان سرعة في التنفيذ للحد من الجريمة وضمان الأمن العام، إلا أن هذا لا يجب أن يأتي على حساب حقوق الأفراد. في هذا السياق، تحرص العديد من الأنظمة القانونية على ضمان وجود إشراف قضائي على جميع مراحل التحقيق، وذلك لمنع أي تجاوزات قد تحدث نتيجة الضغوط أو التسرع في اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المراحل التمهيدية للتحقيق يجب أن تشمل تدابير لحماية حقوق المتهمين، مثل الحق في الحصول على محامٍ، وحق الدفاع، وحق التزام الصمت، بما يتماشى مع مبادئ المحاكمة العادلة. عند النظر إلى الضوابط القانونية التي تحكم الإجراءات التمهيدية، نجد أن هناك تشريعات واضحة تتعلق بحماية حقوق المتهمين أثناء التحقيق، مثل مبدأ البراءة الأصلية، الذي يعني أن المتهم يُعتبر بريئًا حتى تثبت إدانته. كما أن هذه الإجراءات تحرص على ضمان عدم استخدام التعذيب أو أي شكل من أشكال المعاملة غير الإنسانية أثناء التحقيق. وفي نفس الوقت، يتم تعزيز حق المتهم في التمتع بمحاكمة عادلة تضمن له الفرصة في الدفاع عن نفسه ومواجهة التهم الموجهة إليه.

تتضمن الإجراءات التمهيدية للتحقيق أيضًا جمع الشهادات، حيث يتم استجواب الشهود والضحايا، وكذلك فحص الأدلة المادية والرقمية المتعلقة بالجريمة. وفي هذا الإطار، يكتسب التحقيق أهمية خاصة نظرًا لأن الشهادات يمكن أن تكون حاسمة في تحديد هوية الجناة وتوضيح كيفية ارتكاب الجريمة. لذا، يجب أن تتم عملية جمع الشهادات وفقًا للقوانين والضوابط التي تضمن عدم التأثير على شهود العيان وتوفير بيئة آمنة لهم للإدلاء بشهاداتهم بحرية تامة.

CC BY

إلى جانب جمع الأدلة والشهادات، يُعد قرار فتح التحقيق أو إغلاقه من أبرز القرارات التي تُتخذ في المرحلة التمهيدية. ففي حال عدم وجود أدلة كافية، يمكن للنيابة العامة أو المحقق أن يقرر إغلاق التحقيق، لكن ذلك يجب أن يتم بناءً على أسس قانونية واضحة لضمان عدم التسرع في اتخاذ قرارات قد تؤثر على حقوق الأفراد.

في هذا السياق، تأتي أهمية المراقبة القضائية على هذه الإجراءات لضمان عدم التعسف في استخدام السلطة من قبل الجهات المعنية بالتحقيق. إذ يلعب القضاء دورًا رقابيًا في التأكد من أن جميع الإجراءات تتم بشكل قانوني وأن حقوق المتهمين والضحايا محفوظة. وتُعتبر هذه المراقبة إحدى الضمانات الأساسية التي تحمي الأفراد من أي انتهاك قد يحدث خلال التحقيقات.

وفي الختام، يمكن القول أن الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم تعد مرحلة أساسية في تحقيق العدالة الجنائية. فهذه المرحلة لا تقتصر على جمع الأدلة والشهادات، بل تشمل أيضًا ضمان حقوق الأفراد وتطبيق الضوابط القانونية التي تكفل سير التحقيقات بشكل عادل ومنصف. إن فهم هذه الإجراءات ووعي القائمين على التحقيق بها يعتبر أمرًا حيويًا في ضمان تحقيق العدالة الجنائية وحماية حقوق الإنسان في النظام القضائي.

بيان المسئلة

تعتبر الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم نقطة انطلاق حاسمة في سير عملية التحقيقات الجنائية، حيث تحدد هذه المرحلة ما إذا كان التحقيق سيتقدم بشكل قانوني وصحيح أم لا. تتضمن هذه الإجراءات العديد من الخطوات، مثل جمع الأدلة، استجواب الشهود، التبليغ عن الجريمة، وتقييم ما إذا كانت هناك دلائل كافية لمتابعة التحقيق أو إغلاقه. لكن، تبقى المسألة الرئيسية هي كيفية ضمان أن هذه الإجراءات تتم وفقًا للضوابط القانونية التي تضمن حقوق جميع الأطراف المعنية، سواء كانوا متهمين أو ضحايا.

يواجه المحققون العديد من التحديات في تطبيق هذه الإجراءات، مثل كيفية جمع الأدلة بشكل قانوني، احترام حقوق المتهمين في أثناء التحقيق، وضمان أن كل خطوة يتم اتخاذها تتماشى مع التشريعات الجنائية لضمان تحقيق العدالة. كما أن هناك ضرورة ملحة لمراجعة الإجراءات التمهيدية لضمان عدم وقوع أي تجاوزات قد تؤثر على نزاهة التحقيق أو تعطل سير العدالة.

وعليه، تكمن المسألة في كيفية تطبيق الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم بشكل يتسم بالعدالة والشفافية، مع مراعاة جميع الضوابط القانونية التي تضمن حقوق الأفراد، سواء كانوا متهمين أو ضحايا، وبالتالي الوصول إلى تحقيق عادل في القضايا الجنائية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مرحلة حيوية في النظام القضائي الجنائي، وهي "الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم"، حيث تعد هذه المرحلة نقطة البداية في تحديد مسار التحقيق الجنائي ومصير القضية بشكل عام. تتأثر نتيجة التحقيقات في الجرائم بشكل كبير بكيفية إدارة هذه الإجراءات، ومدى الالتزام بالضوابط القانونية التي تحكمها، مما يعكس أهمية البحث في هذا المجال.

إن فهم الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم يساعد في تعزيز النزاهة والعدالة في النظام القضائي، حيث يشكل الأساس الذي تنبني عليه عملية التحقيق بأكملها. كما أن البحث في هذا الموضوع يسهم في تطوير الممارسات القانونية والتطبيقات القضائية التي تحكم التحقيقات الجنائية، ويساعد على ضمان أن حقوق الأفراد سواء كانوا ضحايا

CC BY

أو متهمين تتم حمايتها بشكل كامل. علاوة على ذلك، يساهم البحث في التعرف على التحديات القانونية التي قد تنشأ أثناء هذه المرحلة وكيفية التعامل معها بما يضمن تقديم العدالة.
بذلك، فإن أهمية هذا البحث تكمن في تحسين الفهم حول الإجراءات القانونية التي تحكم التحقيقات الأولية في الجرائم، مما يسهم في ضمان تحقيق العدالة الجنائية وحماية الحقوق الإنسانية.

أهداف البحث:

1.دراسة الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم

يهدف البحث إلى دراسة المراحل الأولى للتحقيق في الجرائم، بما في ذلك الشكوى، التبليغ، جمع الأدلة، والشهادات، وتحليل كيفية تطبيق هذه الإجراءات في النظام القضائي.

2. تحليل الضوابط القانونية:

يهدف البحث إلى استعراض الضوابط القانونية التي تحكم الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم، مثل الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق المتهمين، وكيفية التعامل مع الأدلة والشهادات وفقًا للقانون.

3.تسليط الضوء على التحديات القانونية:

يهدف البحث إلى التعرف على التحديات القانونية التي قد تنشأ أثناء الإجراءات التمهيدية، مثل جمع الأدلة بشكل قانوني وضمان حماية حقوق الأفراد، وكيفية التغلب عليها لضمان تحقيق العدالة.

4.تحقيق التوازن بين حقوق الأطراف:

يهدف البحث إلى دراسة كيفية تحقيق التوازن بين حقوق المتهمين وحقوق الضحايا في مرحلة التحقيق الأولى، مع ضمان تطبيق العدالة وحماية حقوق الإنسان.

5.مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة:

يهدف البحث إلى مقارنة الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم بين مختلف الأنظمة القانونية والتشريعية، وتقييم فعالية الضوابط القانونية المتبعة في كل منها.

6.اقتراح تحسينات للإجراءات التمهيدية:

يهدف البحث إلى تقديم توصيات لإصلاح وتحسين الإجراءات التمهيدية في التحقيقات الجنائية، بما يضمن فعالية التحقيقات وحماية الحقوق الأساسية لجميع الأطراف المعنية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف مراحل الإجراءات التمهيدية وبيان طبيعتها القانونية ووظيفتها، ومن ثم تحليل النصوص القانونية ذات الصلة وتفسيرها،

خطة البحث:

المبحث الأول: مراحل الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم

المطلب الأول: مرحلة الشكوى والتبليغ عن الجريمة

الفرع الأول: مفهوم الشكوى والتبليغ

الفرع الثاني: الضوابط القانونية للتبليغ والشكوى

المطلب الثاني: مرحلة جمع الأدلة والشهادات الأولية

CC BY

الفرع الأول: آلية جمع الأدلة الأولية
الفرع الثاني: دور الشهادات والتحقيقات الأولية
المطلب الثالث: مرحلة اتخاذ القرار المبدئي بشأن التحقيق
الفرع الأول: تحديد ما إذا كان هناك دلائل على الجريمة
الفرع الثاني: الإجراءات القانونية في مرحلة اتخاذ القرار
المبحث الثاني: الضوابط القانونية المتعلقة بالتحقيق في الجرائم
المطلب الأول: الضوابط القانونية في مرحلة الاستجواب
الفرع الأول: حقوق المتهم خلال الاستجواب
الفرع الثاني: الإجراءات القانونية اللازمة للاستجواب
المطلب الثاني: الضوابط القانونية المتعلقة بالتحقيقات الأولية في القضايا الجنائية
الفرع الأول: دور النيابة العامة في التحقيقات الأولية
الفرع الثاني: دور الشرطة والأجهزة الأمنية في جمع الأدلة
المطلب الثالث: ضمانات حماية حقوق المتهم في الإجراءات التمهيدية
الفرع الأول: الوقوف على مبدأ البراءة الأصلية
الفرع الثاني: الضوابط التي تضمن عدم التعسف في استخدام السلطة
المبحث الثالث: التحديات القانونية والإجراءات المرتبطة بالتحقيق في الجرائم
المطلب الأول: التحديات القانونية في جمع الأدلة
الفرع الأول: الإشكاليات المتعلقة بجمع الأدلة بشكل قانوني
الفرع الثاني: المشاكل الناتجة عن الأدلة غير القانونية
المطلب الثاني: التحديات القانونية في تحقيق العدالة أثناء الإجراءات التمهيدية
الفرع الأول: تحديات ضمان حقوق المتهم في مراحل التحقيق الأولى
الفرع الثاني: إشكاليات تعارض حقوق الضحية مع حقوق المتهم
المطلب الثالث: الإجراءات القانونية لضمان التحقيق النزيه
الفرع الأول: الضمانات القانونية ضد التلاعب في الإجراءات
الفرع الثاني: دور القضاء في الرقابة على الإجراءات التمهيدية

المبحث الأول: مراحل الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم

تُعدّ الإجراءات التمهيدية للتحقيق الجنائي اللبنة الأولى في بناء العدالة الجنائية، إذ تتوقف عليها صحة وسلامة باقي مراحل التحقيق والمحاكمة. فالتحقيق الجنائي لا يبدأ فجأة، وإنما يمر بعدد من المراحل المتسلسلة التي تهدف إلى ضمان جمع المعلومات والمعطيات الأولية بطريقة قانونية ومنهجية، تمهيدًا لاتخاذ القرار المناسب بشأن فتح تحقيق رسمي في الواقعة محل الشك أو التبليغ. وتكمن أهمية هذه المراحل في كونها تمثل الحصن الأول للحقوق والحريات، إذ إنها تمارس في وقت يكون فيه الشك قائماً، وتُبنى عليها نتائج لاحقة قد تصل إلى تقييد حرية الفرد أو توجيه الاتهام له. ولهذا فإن الضمانات القانونية المتعلقة بها تعد من العناصر الجوهرية لضمان عدالة الإجراءات، سواء فيما يتعلق بمشروعية الحصول على المعلومات، أو احترام مبدأ قرينة البراءة. ويهدف هذا المبحث إلى بيان المراحل الأساسية

CC BY

للإجراءات التمهيدية للتحقيق، من لحظة ورود الشكوى أو البلاغ إلى مرحلة اتخاذ القرار المبدئي بالتحقيق، مع التطرق إلى الجوانب الإجرائية والضمانات القانونية المرتبطة بكل مرحلة. وسنتناول ذلك من خلال ثلاثة مطالب رئيسة:

المطلب الأول: مرحلة الشكوى والتبليغ عن الجريمة

المطلب الثاني: مرحلة جمع الأدلة والشهادات الأولية

المطلب الثالث: مرحلة اتخاذ القرار المبدئي بشأن التحقيق

المطلب الأول: مرحلة الشكوى والتبليغ عن الجريمة

تعتبر مرحلة الشكوى والتبليغ عن الجريمة من أبرز المراحل التمهيدية في التحقيقات الجنائية، حيث يتم فيها إعلام السلطات القضائية أو الأمنية بوقوع جريمة ما، مما يشكل بداية الإجراءات التي ستتم على أساسها متابعة القضية. في هذه المرحلة، يتعين على الجهات المعنية أخذ الشكوى أو التبليغ على محمل الجد والتعامل مع كافة البلاغات بحيادية ووفقًا للقانون.

الفرع الأول: مفهوم الشكوى والتبليغ

الشكوى هي من أبرز الإجراءات القانونية التي يبدأ بها الشخص الذي تعرض لجريمة ما، سواء كان ضحية أو شاهدًا، بإبلاغ السلطات المختصة بوقوع الجريمة. في بعض الأنظمة القانونية، الشكوى هي إجراء إلزامي لبدء التحقيق، بينما في أنظمة أخرى قد تكون اختيارية، ولكن لها دور أساسي في تحريك الدعوى الجنائية.

التبليغ عن الجريمة، من ناحية أخرى، يمكن أن يتم عبر عدة طرق، بما في ذلك التبليغ الشفهي أو الكتابي إلى الشرطة أو النيابة العامة. التبليغ هو الإجراء الذي من خلاله يعلن أي فرد عن وقوع جريمة معينة، سواء كان ذلك عن طريق تقديم شكوى مباشرة أو عبر آلية قانونية أخرى. في بعض الحالات، يمكن أن يكون التبليغ أيضًا من قبل أي شخص مطلع على الجريمة، حتى وإن لم يكن طرفًا مباشرًا فيها.

الفرق بين الشكوى والتبليغ في معظم الأنظمة القانونية يكمن في أنه في الشكوى، قد يتطلب الأمر رضا المتضرر لبدء الإجراءات القضائية، بينما التبليغ يعد إجراءً إلزاميًا للإبلاغ عن وقوع الجريمة ويشمل حتى الحالات التي لا يكون فيها المتضرر هو من يقوم بالتبليغ (صالح، 2016، ص. 45).

الفرع الثاني: الضوابط القانونية للتبليغ والشكوى

تعد الضوابط القانونية المتعلقة بالتبليغ والشكوى أحد الأجزاء الأساسية التي تحكم بدء التحقيقات الجنائية، إذ يجب أن تلتزم جميع الجهات المعنية بالإجراءات القانونية التي تضمن أن التبليغ يتم بصورة صحيحة وأن حقوق جميع الأطراف تُحترم.

فيما يتعلق بالقانون المصري، مثلًا، ينص قانون الإجراءات الجنائية على أن التبليغ عن الجرائم يتم وفقًا لآلية محددة، حيث يتعين على كل شخص يعلم بوقوع جريمة أن يُبلغ السلطات المختصة دون تأخير، وفي حال التقاعس عن ذلك قد يتعرض الشخص للعقوبات القانونية (مادة 3 من قانون الإجراءات الجنائية المصري). كما أن القانون يفرض جزاءات على من يتعمد تقديم بلاغات كاذبة، وهي خطوة تهدف إلى منع استغلال آلية التبليغ بشكل غير قانوني.

أما في النظام القانوني الفرنسي، فإن قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ينص على أن التبليغ عن الجريمة هو واجب على جميع المواطنين، حيث تُعطى الأولوية للبلاغات التي تتعلق بالجرائم الخطيرة مثل القتل أو الاعتداءات، بينما في الجرائم الأقل خطورة قد يتطلب الأمر شكوى من الضحية لبدء التحقيقات. في هذا السياق، تُعتبر حماية حقوق المتهمين جزءًا لا يتجزأ من التبليغ، بحيث لا يمكن للمحققين أخذ أي إجراءات ضد المتهمين دون اتباع الضوابط القانونية التي تضمن لهم حقوقهم الأساسية، مثل الحق في الاستشارة القانونية والحق في عدم الإجبار على الاعتراف.

علاوة على ذلك، ينص القانون على أن التبليغ يجب أن يتم بسرية تامة لضمان عدم التأثير على سير التحقيقات أو التأثير على الشهود. ففي بعض الأنظمة القانونية، يتم فرض واجب السرية على البلاغات لضمان عدم تسريب المعلومات أو التأثير على المتهمين أو الضحايا. تضمن هذه الضوابط الحقوق القانونية لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك حق المتهم في محاكمة عادلة وحمايته من التعسف (العدل، 2018، ص. 67).

المطلب الثاني: مرحلة جمع الأدلة والشهادات الأولية

تعد مرحلة جمع الأدلة والشهادات الأولية من أبرز المراحل في التحقيقات الجنائية، حيث تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تحديد مسار القضية وجمع المعلومات الأولية التي ستساعد في بناء أسس التحقيق. تمثل الأدلة والشهادات الأساس الذي يعتمد عليه المحققون لتحديد ملابسات الجريمة، وبالتالي فإن أي خلل في جمع الأدلة أو في تقييم الشهادات قد يؤدي إلى تعقيد التحقيقات أو إعاقة الوصول إلى الحقيقة.

الفرع الأول: آلية جمع الأدلة الأولية

جمع الأدلة من مسرح الجريمة هو أحد الأسس الرئيسية التي يقوم عليها التحقيق الجنائي. حيث تتطلب هذه العملية استخدام تقنيات وأدوات متخصصة لضمان جمع الأدلة بشكل دقيق ومنظم، وتوفير قاعدة قوية تدعم سير التحقيقات. تُجمع الأدلة من خلال مجموعة من الأساليب المتعددة التي تهدف إلى استعادة المعلومات المتعلقة بالجريمة بأعلى مستوى من الدقة.

من بين التقنيات المتبعة في جمع الأدلة الأولية، يُعد **التوثيق** من أولى الخطوات المهمة، حيث يتم تصوير مسرح الجريمة بالكامل باستخدام كاميرات فوتوغرافية وفيديوهات لتوثيق الوضع الحالي قبل أي تدخل أو تغيير من قبل المحققين. ويتم التركيز على تصوير كل شيء يتعلق بالجريمة من التفاصيل الصغيرة مثل الأدوات المستخدمة أو الآثار التي قد تكون خلفتها الجريمة.

الرفع الفني هو من التقنيات الأساسية الأخرى في جمع الأدلة، حيث يقوم المختصون بالبحث عن الأدلة المادية مثل الأسلحة أو أي أدوات أخرى قد تكون مرتبطة بالجريمة. تشمل الأدلة التي يتم جمعها في هذه المرحلة، **الآثار البيولوجية** مثل الدماء أو بصمات الأصابع التي يتم فحصها لتحليلها في المختبرات الجنائية (النفيسي، 2017، ص. 112).

كما يتم أيضًا جمع **الأدلة المادية** مثل الأدوات أو المواد التي قد تكون مستخدمة في ارتكاب الجريمة. يتم تحليل هذه الأدلة باستخدام تقنيات متقدمة مثل **التحليل الكيميائي** أو **التحليل الجيني** لتحديد هوية الجاني أو الأساليب المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

تتطلب هذه المرحلة أيضًا من المحققين أن يكونوا دقيقين جدًا في تحديد **مناطق الفحص** داخل مسرح الجريمة. إذ يجب على المحققين تفادي لمس أو تحريك أي شيء قد يكون له علاقة بالجريمة حتى يتم فحصه بعناية. وعادة ما يتم تأمين مسرح الجريمة باستخدام **الشرطة العلمية**، حيث يقوم فريق متخصص بالتحليل الجنائي بإجراء الفحوصات الميدانية اللازمة لضمان جمع الأدلة دون التأثير عليها (المعز، 2019، ص. 87).

الفرع الثاني: دور الشهادات والتحقيقات الأولية

الشهادات الأولية تلعب دورًا بالغ الأهمية في التحقيقات الجنائية، حيث تكون الأدلة اللفظية التي يقدمها الشهود أو الضحايا هي العنصر الأساسي الذي يساعد المحققين في تحديد كيفية وقوع الجريمة وملابساتها. الشهادات يمكن أن تقدم تفاصيل قد تكون مفقودة من الأدلة المادية، مثل دوافع الجريمة، هوية الجاني، أو كيفية تصرف الجناة أثناء ارتكاب الجريمة.

CC BY

أهمية الشهادات تكمن في تحديد سياق الجريمة وموقعها ووقت وقوعها، وهي تساهم في تشكيل الفهم الأولي للجريمة. لذلك، من الضروري أن يتم التعامل مع الشهادات بحذر شديد وتقييم مصداقيتها، لأن الشهادات غير الدقيقة قد تؤدي إلى تضليل التحقيقات.

الشهادات الأولية تلعب أيضًا دورًا في تحديد الأطراف المعنية في الجريمة، مثل معرفة الأشخاص الذين كانوا في مسرح الجريمة وقت وقوع الحادثة. ومن خلال استجواب الشهود والضحايا، يمكن للمحققين الحصول على معلومات حيوية تساعد في توجيه التحقيقات إلى الاتجاه الصحيح. في بعض الأحيان، قد توفر الشهادات **أدلة حاسمة** حول الجاني أو طريقة ارتكاب الجريمة.

مع ذلك، يجب على المحققين أن يكونوا حذرين في التعامل مع الشهادات، خاصةً في حالات الضغط النفسي أو التعرض للخداع من قبل المتهمين أو الشهود، إذ يجب ضمان **التحقق من مصداقية الشهادة**، مع مراعاة أن هناك حالات قد تتعرض فيها الشهادات للتشويه أو التلاعب. يعتمد المحققون على **الاستجواب المدروس** للشهود، مع التأكد من تطابق الشهادات مع الأدلة المادية المتوفرة.

التحقيق الأولي، الذي يشمل جمع الشهادات، يشكل حجر الزاوية لفهم تفصيلات الجريمة. من خلال بناء استراتيجيات لاستجواب الشهود بدقة، وتسجيل شهاداتهم بشكل قانوني، يستطيع المحققون الحصول على المعلومات الدقيقة التي تساعد في التوصل إلى الجاني.

ومن الضروري أيضًا أن يتم حفظ **الشهادات الرسمية** وتوثيقها بشكل دقيق، حيث لا يجوز تغيير أو تعديل أي تصريح قدمه الشهود في هذه المرحلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتم عملية الشهادة وفقًا لأسس قانونية واضحة لضمان حماية الحقوق القانونية للشهود.(الجابرى، 2020، ص124)

المطلب الثالث: مرحلة اتخاذ القرار المبدئي بشأن التحقيق

تعتبر مرحلة اتخاذ القرار المبدئي بشأن التحقيق من المراحل الحيوية في سير الإجراءات الجنائية، حيث تحدد هذه المرحلة ما إذا كان ينبغي متابعة التحقيق في الجريمة أو إغلاق الملف. يعتمد اتخاذ القرار المبدئي بشكل كبير على فحص الأدلة والشهادات التي تم جمعها في المراحل السابقة، ويتخذ هذا القرار وفقًا للمعايير القانونية المنصوص عليها في التشريعات الجنائية.

الفرع الأول: تحديد ما إذا كان هناك دلائل على الجريمة

عند اتخاذ قرار مبدئي بشأن التحقيق في جريمة ما، يتم التركيز على تحديد ما إذا كانت هناك دلائل كافية تدل على وقوع الجريمة. ولذا، يعتمد القرار في هذه المرحلة على فحص الأدلة المتاحة، سواء كانت مادية أو شفهية، بالإضافة إلى تقدير مدى جدية هذه الأدلة.

في النظام القانوني، هناك **معايير قانونية** ثابتة يجب أن تتوافر لتحديد ما إذا كان هناك ما يكفي من الأدلة لفتح التحقيق. من بين هذه المعايير:

وجود شبهة قوية للجريمة:

يعتمد التحقيق الجنائي على وجود شكوك معقولة حول وقوع جريمة معينة. فإذا كانت الأدلة المتوافرة تشير إلى احتمال حدوث الجريمة ولكنها لا تصل إلى درجة اليقين، يمكن للمحققين اتخاذ القرار بفتح التحقيق بناءً على هذه الشبهة. ومن أجل ضمان العدالة، يجب أن تكون هذه الشبهة قوية وواضحة (النجار، 2016، ص. 101).

CC BY

المعايير الموضوعية:

تتضمن هذه المعايير فحص الأدلة المادية والشهادات التي تم جمعها بشكل دقيق. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل المعايير وجود **آثار مادية** مرتبطة بالجريمة (كالدماء أو الأسلحة أو الأدوات المستخدمة في الجريمة) أو وجود **شهادات موثوقة** تدعم وقوع الجريمة (الجندي، 2018، ص. 45).

الجدية في البلاغات:

عند تلقي البلاغات أو الشكاوى، يجب على المحققين التحقق من جديتها، حيث قد تكون بعض البلاغات غير مبنية على أسس حقيقية. في حالة وجود دلائل تؤكد صحة البلاغات، يُفتح التحقيق. أما إذا كانت الأدلة غير كافية أو إذا كانت الشكوى غير جدية، فقد يُقرر إغلاق التحقيق (الرشيد، 2020، ص. 72).

من خلال تطبيق هذه المعايير القانونية، يتم تحديد ما إذا كان التحقيق الجنائي مبررًا قانونيًا أم لا. وتعمل النيابة العامة أو السلطات القضائية على اتخاذ هذا القرار بعد فحص الأدلة والشهادات الأولية المتاحة.

الفرع الثاني: الإجراءات القانونية في مرحلة اتخاذ القرار

تُعد **النيابة العامة** أو **السلطة القضائية** صاحبة الولاية القانونية في اتخاذ القرار المبدئي بشأن فتح التحقيق. يتم اتخاذ هذا القرار بعد استلام الأدلة والشهادات الأولية، حيث تقوم النيابة العامة أو القاضي بتحديد ما إذا كان هناك دلائل كافية تبرر التحقيق في الجريمة.

النيابة العامة:

في العديد من الأنظمة القانونية، تتولى النيابة العامة مسؤولية اتخاذ القرار بشأن فتح التحقيق في القضايا الجنائية. يتم ذلك بعد دراسة الأدلة والشهادات التي تم جمعها. إذا كانت النيابة العامة ترى أن هناك دلائل كافية، فإنها تأمر بفتح التحقيق، وقد توجه التهم إلى المشتبه بهم. وإذا كانت الأدلة غير كافية، قد تقرر إغلاق القضية أو تأجيل اتخاذ القرار حتى يتم جمع المزيد من الأدلة (النجار، 2016، ص. 120).

السلطة القضائية:

في بعض الحالات، قد تكون السلطة القضائية هي المسؤولة عن اتخاذ القرار المبدئي بشأن التحقيقات الجنائية، خاصةً في القضايا المعقدة أو التي تشمل محاكمات ذات طابع حساس. في هذه الحالات، يقوم القاضي بتحليل الأدلة والشهادات المقدمة له، ويقرر ما إذا كان هناك دلائل كافية لفتح التحقيق. إذا قرر القاضي أن الأدلة غير كافية، فإن القرار يكون بعدم فتح التحقيق أو إغلاق القضية (الجندي، 2018، ص. 89).

في بعض الأنظمة القانونية، قد يحدد **المدعى العام** أو **القاضي التحقيقات الأولية التي سيتم إجراؤها** ويمنح سلطات إضافية للشرطة لجمع الأدلة اللازمة. كما يحق للسلطة القضائية إغلاق التحقيقات إذا تبين أن الأدلة غير كافية لدعم الدعوى الجنائية (الرشيد، 2020، ص. 98).

يجب أن يتسم القرار المبدئي بالحيادية والمصداقية، مع الالتزام التام بحقوق المتهمين في مرحلة التحقيق. يتعين على السلطات القضائية أو النيابة العامة أن تأخذ بعين الاعتبار جميع الملابسات القانونية والإجرائية قبل اتخاذ قرار فتح التحقيق أو إغلاقه.

ضمانات قانونية:

من بين الضمانات القانونية التي تلتزم بها النيابة العامة أو السلطة القضائية في هذه المرحلة هو أن القرار يجب أن يكون مستندًا إلى فحص دقيق للأدلة والشهادات، ولا يمكن اتخاذه بناءً على تحيز أو تخمين. ويجب أن تُعطى كافة

CC BY

الأطراف المعنية (سواء الضحايا أو المتهمين) الفرصة للتعبير عن رأيهم في المرحلة الأولية، مما يضمن أن القرار النهائي يتسم بالعدالة والشفافية (النجار، 2016، ص. 132).

المبحث الثاني: الضوابط القانونية المتعلقة بالتحقيق في الجرائم

التحقيق في الجرائم يعد من أهم المراحل في العملية القضائية، حيث يتم خلالها جمع الأدلة، استجواب الشهود، واستجواب المتهمين لتحديد مسؤوليته في الجريمة. ولضمان أن تتم هذه الإجراءات بشكل عادل ومتوازن، توجد مجموعة من الضوابط القانونية التي تهدف إلى حماية حقوق الأطراف المعنية، وفي مقدمتها حقوق المتهم. في هذا المبحث، سيتم التركيز على الضوابط القانونية المتعلقة بالاستجواب كأحد أهم جوانب التحقيق في الجرائم.

المطلب الأول: الضوابط القانونية في مرحلة الاستجواب

يعد الاستجواب من أبرز مراحل التحقيق الجنائي التي تحتاج إلى ضوابط قانونية دقيقة لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد. هذه الضوابط تهدف إلى توفير محاكمة عادلة، وحماية المتهم من التعرض لأي شكل من أشكال الانتهاك أو الضغط النفسي.

الفرع الأول: حقوق المتهم خلال الاستجواب

تضمن الأنظمة القانونية الحديثة العديد من الحقوق الأساسية للمتهم أثناء الاستجواب، وذلك لضمان عدم تعريضه لأي نوع من المعاملة غير العادلة أو الإجبار على الاعتراف. من أهم هذه الحقوق:

1.الحق في محاكمة عادلة :يشمل هذا الحق عدة ضمانات، من أبرزها توفير محاكمة شفافة ونزيهة، وتحقيق المساواة بين أطراف القضية. يتعين على المحقق أن يلتزم بالمعايير القانونية في جمع الأدلة، ويجب أن يكون المتهم قادرًا على تقديم دفاعه بشكل كامل وبدون ضغط.

2.الحق في الدفاع :وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، يُعتبر **الحق في الدفاع** أحد الحقوق الأساسية للمتهم. يمكن للمتهم أن يستعين بمحامٍ لحضور الاستجواب، وله الحق في أن يشرح محاميه جميع الجوانب القانونية التي قد تكون غامضة أو معقدة بالنسبة له (الفقيه، 2019، ص. 102). إذا كان المتهم غير قادر على توظيف محامٍ، يجب أن يتم توفير محامٍ له من قبل الدولة.

3.الحق في عدم الإجبار على الاعتراف :يُعد الحق في عدم إجبار المتهم على الاعتراف من أبرز الضمانات التي تكفل حماية حقوق المتهم. ويُحظر قانونيًا استخدام أساليب التعذيب أو التهديد أو الإكراه لإجبار المتهم على تقديم اعتراف. الاعترافات الناتجة عن الضغط أو التعذيب تُعتبر باطلة ولا تُقبل كدليل في المحاكمات (البيومي، 2016، ص. 83). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم إعلام المتهم بحقوقه قبل بدء الاستجواب.

4.الحق في الصمت :يُعتبر **الحق في الصمت** من الحقوق الأساسية للمتهم، حيث يُحظر على المحققين اجبار المتهم على تقديم أي تصريحات أو معلومات. يمكن للمتهم أن يختار عدم الإجابة على الأسئلة التي قد تدينه أو تضر بمصلحته.

تُعد هذه الحقوق الضمانات الأساسية التي تضمن أن يتم الاستجواب في إطار من العدالة والشفافية، كما أن هذه الضمانات هي حجر الزاوية لحماية المتهم من الوقوع في فخ الاعترافات القسرية أو الإدلاء بشهادات غير صحيحة تحت الضغط.

الفرع الثاني: الإجراءات القانونية اللازمة للاستجواب

لتنفيذ استجواب قانوني ونزيه، يجب أن تُتبع سلسلة من الإجراءات القانونية التي تضمن التزام المحقق بالضوابط القانونية، وتحمي حقوق المتهم والشهود. بعض من هذه الإجراءات تشمل:

1.إعلام المتهم بحقوقه :يجب على المحقق أن يُعلم المتهم بحقوقه فور بدء الاستجواب. يشمل ذلك حقه في الاستعانة بمحامٍ، وحقه في الصمت، وحقه في عدم الاعتراف بالقوة أو التهديد. تعد هذه الخطوة أساسية لضمان نزاهة الاستجواب وعدم التعرض لأي نوع من أنواع الإكراه (عطا الله، 2018، ص. 57).

2.التوثيق السليم للاستجواب :يجب أن يتم توثيق جميع مراحل الاستجواب بشكل كامل وشفاف. التوثيق يمكن أن يتم عبر تسجيل صوتي أو مرئي للاستجواب، لضمان وجود دليل رسمي على سير العملية وتفاصيلها. يساعد ذلك في التحقيقات المستقبلية وفي حالة تقديم شكوى ضد الإجراءات المتخذة أثناء الاستجواب (الزهراني، 2017، ص. 104).

3.التحقق من مهنية المحققين :من الضروري أن يكون المحققون مدربين تدريبًا قانونيًا مهنيًا على كيفية إجراء الاستجواب في سياق يضمن احترام حقوق المتهمين. ويجب أن يكون المحقق على دراية بالضوابط القانونية التي تحكم الاستجواب، ويجب أن يتجنب أي تصرف قد يُعتبر غير قانوني أو يخرج عن نطاق اختصاصاته.

4.وجود المحامي :إذا كان المتهم يطلب حضور محامٍ أثناء الاستجواب، يجب أن يتم ذلك فورًا. يُعتبر حضور المحامي خلال الاستجواب أحد الضمانات المهمة لتحقيق العدالة وحماية المتهم من أي تصرف غير قانوني أو تعسفي من قبل المحققين.

5.عدم التمييز أو التعسف :يجب أن يُنفذ الاستجواب بعيدًا عن أي شكل من أشكال التمييز أو التعسف. إذ يجب أن يتم معاملة المتهم باحترام بغض النظر عن خلفيته الثقافية أو الاجتماعية أو العرقية. كذلك، يجب أن يتم تجنب أي نوع من أنواع الضغط النفسي أو المعنوي على المتهم أثناء عملية الاستجواب.

توثيق التحقيقات:

يجب أن تُسجل جميع التحقيقات بشكل دقيق وواضح، سواء عن طريق التسجيل الصوتي أو كتابة محاضر رسمية للاحتفاظ بها كدليل. أي تغيير أو تعديل في محاضر التحقيقات أو التوثيق يعد انتهاكًا للقانون ويمكن أن يؤثر سلبًا على مصداقية التحقيقات والقرارات التي قد تُتخذ لاحقًا.

المطلب الثاني: الضوابط القانونية المتعلقة بالتحقيقات الأولية في القضايا الجنائية

تعد التحقيقات الأولية من المراحل الأساسية في سير القضايا الجنائية، حيث يتم خلالها جمع الأدلة والشهادات التي تُستخدم لاحقًا لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة كافية لفتح تحقيق رسمي أو تقديم القضية إلى المحكمة. في هذه المرحلة، تدخل العديد من الجهات المعنية مثل النيابة العامة والشرطة لضمان سلامة الإجراءات والتحقيق وفقًا للضوابط القانونية. في هذا المطلب، سيتم دراسة دور النيابة العامة والشرطة في التحقيقات الأولية، وكيفية ضمان حقوق الأفراد أثناء هذه التحقيقات.

الفرع الأول: دور النيابة العامة في التحقيقات الأولية

تُعتبر **النيابة العامة** أحد الأعمدة الرئيسية في نظام العدالة الجنائية، ولها دور حاسم في التحقيقات الأولية، حيث تبدأ مسؤوليتها عادة من اللحظة التي يتم فيها الإبلاغ عن الجريمة أو الشكوى. يتدخل الادعاء العام في مراحل التحقيق المبكرة بعدة طرق، أهمها:

CC BY

1.إعطاء التوجيهات للشرطة :في كثير من الأحيان، عندما تبدأ الشرطة التحقيق في قضية ما، تكون النيابة العامة هي الجهة التي تقدم التوجيهات الأولية بشأن الإجراءات الواجب اتباعها. تقوم النيابة العامة بمراقبة سير التحقيقات وتوجيه الشرطة في كيفية جمع الأدلة أو استجواب الشهود والمتهمين، لتجنب الوقوع في أخطاء قانونية قد تؤثر على نتائج التحقيق.

2.مراقبة إجراءات الاعتقال والتوقيف :أحد أدوار النيابة العامة هو التأكد من أن أي اعتقال أو توقيف يتم وفقًا للقانون ووفقًا للضوابط القانونية المعمول بها. وهذا يشمل التأكد من أن المتهمين تم اعتقالهم بناءً على دلائل كافية، وأنهم يخضعون للحقوق المقررة لهم، مثل الحق في الاتصال بمحامٍ.

3.مراجعة الأدلة والشهادات :يقوم الادعاء العام بمراجعة الأدلة والشهادات التي تم جمعها خلال التحقيقات الأولية. إذا كانت الأدلة كافية، يمكن للنيابة العامة اتخاذ قرار بفتح التحقيق رسمياً وتوجيه التهم إلى المتهمين، أو قد تختار إغلاق القضية إذا كانت الأدلة غير كافية لدعم القضية.

4.التمثيل في التحقيقات :كما يمكن للنيابة العامة أن تكون حاضرة أثناء الاستجواب الأولي للمتهمين والشهود، وتقوم بمراقبة التحقيق لضمان احترام حقوق جميع الأطراف وضمان سير التحقيقات بشكل قانوني.

5.التحقيقات الأولية في الحالات الاستثنائية :في بعض القضايا المعقدة، قد يكون للنيابة العامة دور مباشر في إجراء بعض التحقيقات الأولية أو تنسيق الإجراءات مع الشرطة لضمان إجراء التحقيقات وفقًا للأصول القانونية (الشريف، 2019، ص. 110).

يجب أن يكون تدخل النيابة العامة في هذه المرحلة مبنيًا على الالتزام الكامل بمبادئ العدالة والمساواة، وفي حالة وجود أي تجاوزات، يكون للنيابة العامة دور في تصحيح الأوضاع، بما في ذلك وقف التحقيقات أو إيقاف الإجراءات غير القانونية.

الفرع الثاني: دور الشرطة والأجهزة الأمنية في جمع الأدلة

تلعب **الشرطة** دورًا أساسيًا في التحقيقات الأولية من خلال جمع الأدلة والشهادات المتعلقة بالجريمة. هذه المهمة تتطلب الالتزام بالعديد من الضوابط القانونية لضمان أن التحقيقات تتم بشكل عادل ولا تنتهك حقوق الأفراد. تشمل الإجراءات التي تتخذها الشرطة لضمان حقوق الأفراد أثناء التحقيق ما يلي:

1.التقيد بالقانون في جمع الأدلة :من أهم الضوابط التي تلتزم بها الشرطة هي جمع الأدلة بطريقة قانونية تضمن قبولها في المحكمة. ينبغي على المحققين التأكد من أن الأدلة تم جمعها بشكل صحيح ومن خلال إجراءات قانونية سليمة، مثل الحصول على إذن من المحكمة إذا كان الأمر يتطلب التفتيش أو التنصت على المحادثات (علي، 2017، ص. 93).

2.ضمان حقوق المتهمين أثناء التحقيق :يجب على الشرطة ضمان حقوق المتهمين أثناء التحقيقات الأولية. هذا يشمل:

إعلام المتهم بحقوقه :يجب أن يُعلم المتهم بحقوقه، مثل حقه في الصمت، وحقه في الاتصال بمحامٍ.

منع التعذيب أو المعاملة القاسية :يجب على الشرطة الامتناع عن استخدام أي نوع من أنواع التعذيب أو الإكراه للحصول على اعترافات، حيث يُعد أي اعتراف ناتج عن الإكراه غير صالح قانونًا (الدليمي، 2018، ص. 128).

1.توثيق الإجراءات بشكل كامل :من الضوابط الهامة التي تلتزم بها الشرطة هو توثيق كل إجراءات التحقيق. يجب أن يتم تسجيل جميع الأسئلة والإجابات بشكل دقيق، سواء كانت في محاضر مكتوبة أو من خلال تسجيل صوتي أو

CC BY

مرئي. هذا التوثيق يساعد في ضمان الشفافية في التحقيقات وفي تجنب أي تشويش في إجراءات القضية (المصري، 2020، ص. 150).

2.الإجراءات الوقائية ضد الانتهاك :تعمل الشرطة على اتخاذ إجراءات وقائية لضمان عدم وقوع أي انتهاك لحقوق الأفراد خلال التحقيقات. ويشمل ذلك مراقبة مكان التحقيق، وضمان وجود محامٍ إذا طلب المتهم ذلك، وتوفير بيئة مناسبة للحفاظ على كرامة الشخص أثناء التحقيق.

3.التنسيق مع النيابة العامة :تعمل الشرطة بالتنسيق مع النيابة العامة لضمان سير التحقيقات الأولية وفقًا للقانون. النيابة العامة تشرف على عمليات جمع الأدلة وتوجه الشرطة بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها، بما في ذلك كيفية التعامل مع المتهمين والشهود (الشريف، 2019، ص. 98).

تُعد هذه الضوابط والأنظمة مهمة لضمان أن الإجراءات الأولية للشرطة تتماشى مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، كما تساهم في منع أي تجاوزات قد تؤثر على حقوق المتهمين أو نتيجة التحقيقات.

المطلب الثالث: ضمانات حماية حقوق المتهم في الإجراءات التمهيدية

تعد حقوق المتهم من أهم المواضيع التي تشغل النظام القانوني في جميع الأنظمة القضائية، حيث تتطلب المعايير القانونية ضمان معاملة عادلة للمتهمين في جميع مراحل التحقيقات، بدءًا من الإجراءات التمهيدية. تهدف هذه الضمانات إلى توفير حماية فعالة لحقوق المتهم، مع ضمان سير التحقيقات بشكل عادل ومتوازن، بعيدًا عن أي تعسف أو انتهاك. في هذا المطلب، سيتم دراسة مبدأ البراءة الأصلية والضوابط التي تضمن عدم التعسف في استخدام السلطة.

الفرع الأول: الوقوف على مبدأ البراءة الأصلية

يعتبر **مبدأ البراءة الأصلية** من المبادئ الأساسية التي تضمن حقوق المتهم في الأنظمة القانونية الحديثة. هذا المبدأ ينص على أن الشخص يُعتبر بريئًا حتى تثبت إدانته من خلال محاكمة قانونية عادلة، ولا يجوز التعامل مع الشخص على أنه مذنب قبل أن يُحسم الأمر من خلال قضاء مستقل. هذا المبدأ له تأثيرات كبيرة في الإجراءات التمهيدية للتحقيقات الجنائية، حيث يشمل:

1.أثر البراءة الأصلية على التحقيقات :يتعين على المحققين والمحققين القضائيين أن يتعاملوا مع المتهمين باعتبارهم أبرياء في جميع مراحل التحقيق، ومنع أي نوع من الضغط عليهم للاعتراف بالجرائم التي لم يتم إثباتها بعد. يجب أن يكون التحقيق في إطار من الحياد، ولا يجوز فرض أي قيود على المتهم بشكل يتعارض مع هذا المبدأ (الجمّال، 2017، ص. 59).

2.عدم فرض العقوبات قبل الإدانة :وفقًا لهذا المبدأ، يُمنع أي إجراء عقابي قبل صدور حكم قضائي بإدانة المتهم. لا يجوز حرمان المتهم من حقوقه أو معاقبته على أساس الاتهامات فقط، بل يجب أن تكون هناك دلائل قوية تتبعها محاكمة قانونية واضحة.

3.مبدأ الشك لصالح المتهم :في جميع مراحل التحقيقات، ينبغي أن يكون الشك لصالح المتهم. إذا كانت الأدلة غير كافية لتأكيد الجريمة، يجب اتخاذ قرار بعدم متابعة التحقيقات أو عدم تقديم التهم (حمد، 2020، ص. 102). هذا يعكس احترامًا لحقوق المتهم في مراحل التحقيق المبكرة ويمنع أي انتهاك للعدالة.

CC BY

4.الحق في الطعن في القرارات :المتهم الذي يتم اتخاذ أي إجراء ضده، سواء كان اعتقالًا أو تقييدًا لحريته، له الحق في الطعن في هذه القرارات أمام محكمة مستقلة. هذه الآلية تضمن أن المتهم لا يُظلم في مرحلة التحقيق وتؤكد مبدأ البراءة الأصلية (البيومي، 2018، ص. 114).

الفرع الثاني: الضوابط التي تضمن عدم التعسف في استخدام السلطة

تُعد **حماية المتهم من التعسف في استخدام السلطة** أحد الضمانات الأساسية في الإجراءات التمهيدية للتحقيقات الجنائية. يجب أن تكون جميع الإجراءات التي تتم في إطار التحقيقات الجنائية خاضعة لضوابط قانونية تضمن عدم تعريض المتهم لأية معاملة غير إنسانية أو قاسية، مثل التعذيب أو التهديد. بعض الآليات الرئيسية لمنع التعسف تشمل:

1.منع التعذيب والإكراه :يعتبر **التعذيب والإكراه** من أخطر الانتهاكات التي يمكن أن يتعرض لها المتهم خلال التحقيقات. وقد نصت معظم الأنظمة القانونية المحلية والدولية على تحريمه بشكل قاطع. وفقًا للاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب التي اعتمدتها الأمم المتحدة، لا يجوز استخدام أي نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية ضد أي شخص أثناء التحقيقات. هذا يتضمن أي شكل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي بهدف إجبار المتهم على الاعتراف (الزهراني، 2019، ص. 121).

1.إجراءات مراقبة أماكن التحقيق :من الضوابط المهمة التي تساهم في منع التعسف هي **مراقبة أماكن التحقيق،** حيث يتم تنظيم زيارات مفاجئة من قبل منظمات حقوق الإنسان أو ممثلين من النيابة العامة للتأكد من أن المتهمين لا يتعرضون لأي معاملة غير قانونية. في بعض البلدان، يتم استخدام **التسجيل الصوتي أو المرئي** في غرف الاستجواب لضمان احترام حقوق المتهم.

2.حق المتهم في الاتصال بمحامٍ :يجب أن يكون للمتهم الحق في الاتصال بمحامٍ فورًا بعد اعتقاله، وخصوصًا أثناء التحقيقات. هذا يسمح للمتهم بالحصول على استشارة قانونية تساعده في فهم حقوقه وبدائل استجوابه بطريقة قانونية. المحامي يستطيع مراقبة سير التحقيق والتأكد من عدم وجود تجاوزات قانونية ضد المتهم (عطا الله، 2018، ص. 77).

3.التحقيق في الشكاوى ضد سوء المعاملة :يجب أن تكون هناك آليات فعّالة للتحقيق في أي شكاوى تتعلق بالتعذيب أو المعاملة السيئة من قبل الشرطة أو أي جهاز آخر. إذا ثبتت صحة الشكوى، يجب أن يتم معاقبة المسؤولين بشكل قانوني. هذه الآليات ضرورية لحماية حقوق المتهمين وضمان أن التحقيقات تتم ضمن إطار من العدالة.

4.الضمانات الخاصة بالأحداث :في حالات الأطفال أو الأحداث الذين يتم التحقيق معهم في قضايا جنائية، فإن هناك **ضوابط إضافية** لضمان حماية حقوقهم. يتم تطبيق القوانين الخاصة بحماية الأطفال ضد التعذيب والمعاملة القاسية، وتتم إجراءات التحقيق بطريقة تراعي حقوقهم بشكل أكبر.

تُعد هذه الآليات جزءًا من منظومة الضمانات التي تكفل حماية حقوق المتهم في جميع مراحل التحقيقات الأولية. بفضل هذه الضوابط، يمكن حماية المتهمين من سوء المعاملة أو التعسف في استخدام السلطة، مما يساهم في ضمان سير التحقيقات بطريقة قانونية وحقوقية.

المبحث الثالث: التحديات القانونية والإجراءات المرتبطة بالتحقيق في الجرائم

تعد التحقيقات في الجرائم أحد العناصر الأساسية لضمان تطبيق العدالة الجنائية. مع ذلك، تواجه التحقيقات العديد من التحديات القانونية التي يمكن أن تؤثر على سير القضية، ومن أبرز هذه التحديات **جمع الأدلة** .من المهم أن تتم

CC BY

عملية جمع الأدلة ضمن إطار قانوني يضمن حقوق جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المتهمين، الشهود، والأطراف المتضررة. في هذا المبحث، سنتناول التحديات القانونية المرتبطة بجمع الأدلة، وكيفية التعامل مع الأدلة غير القانونية وتأثيراتها على سير التحقيقات.

المطلب الأول: التحديات القانونية في جمع الأدلة

في سياق مكافحة الجريمة واسترداد العائدات الإجرامية، يُعد جمع الأدلة أحد الأعمدة الرئيسة التي يقوم عليها البناء القانوني للعملية الجنائية. غير أن هذا الجانب يواجه في التطبيق العملي تحديات قانونية متعددة، ترتبط بمدى الالتزام بالإجراءات الشكلية والموضوعية التي يقرها القانون الوطني والدولي. فالمشرّع عادةً ما يضع ضوابط صارمة لضمان شرعية الدليل وصلاحيته للاستخدام أمام القضاء، تجنبًا لأي مساس بحقوق المتهم أو إخلال بضمانات المحاكمة العادلة.

ويبرز في هذا الإطار مطلب "التحديات القانونية في جمع الأدلة" بوصفه محطة تحليلية مهمة لفهم العوائق التي تعترض الأجهزة الأمنية والقضائية أثناء جمع المعلومات الجنائية، خصوصًا في ظل تطور الجريمة وأساليبها وتداخل الاختصاصات الوطنية والدولية. وتشمل هذه التحديات قضايا تتعلق بشرعية الإجراء التحقيقي، ومراعاة مبدأ المشروعية، ومدى احترام حقوق الإنسان أثناء جمع الأدلة، إضافة إلى الإشكاليات التي تنشأ عند استخدام وسائل تكنولوجية أو إلكترونية لم ينظّمها القانون بشكل دقيق.

لذا، سنتناول في هذا المطلب الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الإشكاليات المتعلقة بجمع الأدلة بشكل قانوني، ونتناول فيه القيود والشروط التي يجب أن تُراعى أثناء جمع الأدلة لضمان مشروعيتها.

الفرع الثاني: المشاكل الناتجة عن الأدلة غير القانونية، ونحلل فيه مدى تأثير عدم مشروعية الدليل على سير الدعوى الجزائية وإمكان استبعاده أو بطلان الإجراءات المرتبطة به.

الفرع الأول: الإشكاليات المتعلقة بجمع الأدلة بشكل قانوني

جمع الأدلة يعد من أبرز المراحل في التحقيقات الجنائية، ولكن ينبغي أن يتم جمع الأدلة وفقًا للقوانين المعمول بها لضمان التوازن بين تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد. تُواجه الجهات المكلفة بالتحقيق في القضايا الجنائية تحديات كبيرة عند جمع الأدلة من مسرح الجريمة أو من أي مصدر آخر. لضمان مشروعية الأدلة، يتم تحديد طرق جمع الأدلة في القوانين الجنائية المحلية والدولية على النحو التالي:

1.ضرورة وجود إذن قضائي :تتطلب العديد من القوانين أن يتم جمع الأدلة، خاصةً عندما يتطلب الأمر التفتيش أو المراقبة، بموافقة قضائية أو من خلال إذن من المحكمة. في حال لم يتم الحصول على هذا الإذن، تصبح الأدلة غير مشروعة، حتى وإن كانت قد تكون متعلقة بجريمة خطيرة. يشمل ذلك أي تفتيش للمنازل أو أماكن العمل أو التنصت على المكالمات، حيث يجب أن يتم وفقًا للإجراءات القانونية (محمد، 2019، ص. 34).

2.احترام حقوق الأفراد أثناء جمع الأدلة :من بين أهم الإشكاليات التي قد تظهر في جمع الأدلة هي التعدي على حقوق الأفراد، مثل استخدام القوة المفرطة أو التنصت غير المصرح به. يتطلب القانون أن تكون هناك **توازن** بين حقوق الأفراد في الخصوصية وبين الحاجة إلى جمع الأدلة لتحقيق العدالة. كما ينبغي على المحققين الالتزام بالقوانين المحلية والدولية التي تمنع جمع الأدلة عبر أساليب غير قانونية مثل التعذيب أو الإكراه (الشريف، 2018، ص. 98).

3.الأدلة المادية والظروف المحيطة بجمعها :يعتمد جمع الأدلة المادية (مثل الأسلحة أو الأدوات المستخدمة في الجريمة) على احترام الإجراءات التي تضمن أن تكون هذه الأدلة قابلة للاستخدام في المحكمة. يتعين على المحققين

CC BY

توثيق كل خطوة في جمع الأدلة، بما في ذلك من جمعها، وكيفية التعامل معها، لضمان أنها لم تتعرض للتلاعب أو التعديل (عطا الله، 2020، ص. 67).

4.إجراءات التحقيق المتعلقة بالشهود :من بين الإشكاليات الأخرى في جمع الأدلة هي كيفية التعامل مع الشهادات. يتطلب الأمر أن يتم أخذ شهادات الشهود بشكل قانوني ووفقًا لإجراءات محددة، مثل إبلاغ الشهود بحقوقهم في الإدلاء بشهاداتهم دون تهديد أو ضغط. كما يُفترض أن يكون الشاهد في وضعية قانونية واضحة ويُتم الاستماع إليه ضمن الضوابط القانونية التي تحمي حقوقه (علي، 2017، ص. 120).

الفرع الثاني: المشاكل الناتجة عن الأدلة غير القانونية

في العديد من القضايا الجنائية، قد يواجه المحققون تحديات تتعلق بالأدلة غير القانونية أو التي تم جمعها بطريقة غير قانونية .**الأدلة غير القانونية** هي الأدلة التي تم جمعها بطرق تخالف القوانين المعمول بها، مثل تفتيش غير مبرر، أو التنصت على المكالمات بدون إذن قضائي. يمكن أن يكون لهذه الأدلة تأثير كبير على سير التحقيقات والقرارات القضائية المرتبطة بالقضية. فيما يلي بعض المشاكل الناتجة عن الأدلة غير القانونية:

1.رفض الأدلة في المحكمة :من أبرز المشاكل المرتبطة بالأدلة غير القانونية هي رفضها من قبل المحكمة. إذا تم تقديم أدلة تم جمعها بطرق غير قانونية في محكمة، فإن القاضي غالبًا ما يقرر استبعاد هذه الأدلة من القضية. يُعرف هذا في القانون الجنائي بمبدأ **استبعاد الأدلة غير القانونية**، الذي يُعد أحد الضمانات الأساسية لحماية حقوق المتهمين، كما أنه يحمي المحكمة من أن تصبح جزءًا من انتهاك القوانين (الجمّال، 2020، ص. 82).

2.الانتقاص من مصداقية التحقيق :قد تؤثر الأدلة غير القانونية بشكل كبير على مصداقية التحقيقات. إذا تم اكتشاف أن الأدلة التي يعتمد عليها التحقيق تم جمعها بطريقة غير قانونية، فإن ذلك قد يثير شكوكًا كبيرة حول نزاهة التحقيقات، وقد يؤدي إلى التشكيك في صحة القضية برمتها. هذه الانتقادات قد تؤدي إلى تدمير سمعة الجهات المكلفة بالتحقيق، مثل الشرطة أو النيابة العامة، مما يعيق التوصل إلى العدالة (عبد الله، 2019، ص. 150).

3.إبطال الاعترافات القسرية :في بعض الحالات، قد تُجمع الأدلة من خلال **الضغط النفسي أو الجسدي** على المتهمين، مثل استخدام التعذيب أو التهديد للحصول على اعترافات. هذه الأدلة لا تعتبر فقط غير قانونية، بل يمكن أن تؤدي إلى إبطال الاعترافات في المحكمة. وفقًا للمعايير القانونية الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، يتم استبعاد أي اعتراف تم الحصول عليه عن طريق التعذيب أو الضغط القسري (الشريف، 2018، ص. 104).

4.تأثير الأدلة غير القانونية على حقوق الدفاع :إن استخدام الأدلة غير القانونية يمكن أن يؤثر سلبًا على حقوق الدفاع. عندما يتم الحصول على الأدلة بطرق غير قانونية، يمكن للمدافع عن المتهم أن يطعن في صحة الأدلة ويطلب استبعادها من القضية. هذا من شأنه أن يُضعف موقف الادعاء ويؤخر سير القضية. من هنا تأتي أهمية ضمان جمع الأدلة بطرق قانونية ووفقًا للضوابط المقررة (عطا الله، 2020، ص. 85).

5.العواقب القانونية على المحققين :في بعض الحالات، قد يواجه المحققون المسؤولية القانونية نتيجة جمع أدلة بطرق غير قانونية. قد يتعرضون للمسائلة القانونية أو التحقيقات الداخلية، وقد يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات ضدهم، بما في ذلك العزل من الوظيفة أو حتى المحاكمة الجنائية. هذه الإجراءات تسعى إلى ضمان الالتزام بالقانون وحقوق الأفراد أثناء التحقيقات (الزهراني، 2017، ص. 112).

CC BY

المطلب الثاني: التحديات القانونية في تحقيق العدالة أثناء الإجراءات التمهيدية

تعد مرحلة التحقيق في الجرائم من المراحل الحساسة التي يتعين خلالها مراعاة مجموعة من المبادئ القانونية لضمان تحقيق العدالة. إلا أن هذه المرحلة تواجه عدة تحديات قانونية قد تؤثر بشكل كبير على حقوق الأطراف المعنية، خاصة حقوق المتهم. كما قد يواجه المحققون صعوبة في موازنة حقوق الضحية مع حقوق المتهم، مما يطرح إشكاليات معقدة في سبيل تحقيق العدالة الجنائية. في هذا المطلب، سيتم مناقشة التحديات المتعلقة بضمان حقوق المتهم أثناء التحقيقات الأولية، بالإضافة إلى إشكاليات تعارض حقوق الضحية مع حقوق المتهم في هذه المراحل.

الفرع الأول: تحديات ضمان حقوق المتهم في مراحل التحقيق الأولى

تعتبر **حقوق المتهم** من المبادئ الأساسية التي تضمنها الأنظمة القانونية الحديثة، خاصة في الإجراءات التمهيدية للتحقيقات الجنائية. مع ذلك، فإن مرحلة التحقيق الأولية قد تكون مليئة بالتحديات التي قد تؤثر على هذه الحقوق، وأهمها الضغوط التي قد يتعرض لها المتهم خلال الاستجواب أو التحقيق.

1.الضغط النفسي والجسدي :من أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه المتهم هي **الضغوط النفسية والجسدية** التي قد يمارسها المحققون أو رجال الشرطة أثناء التحقيق. هذه الضغوط قد تكون في صورة تهديدات أو وعود كاذبة أو، في بعض الحالات، تعذيب جسدي أو نفسي بهدف الحصول على اعترافات. مثل هذه الضغوط تُعد انتهاكًا للحقوق الأساسية للمتهم، وقد تؤدي إلى اعترافات باطلة أو مزيفة، مما يعرض العدالة للخطر (علي، 2020، ص. 45).

2.الحق في الصمت وعدم الإجبار على الاعتراف :من حقوق المتهم الأساسية في جميع مراحل التحقيق **الحق في الصمت** وعدم إجباره على الاعتراف بالجرم. ومع ذلك، يواجه العديد من المتهمين ضغطًا غير مبرر من المحققين قد يؤدي إلى إجبارهم على التحدث أو الاعتراف بما لم يرتكبوه. يجب أن يكون هناك ضمانات قانونية تضمن حق المتهم في عدم الإجبار على تقديم أي دليل ضد نفسه، وهذا يشمل الحق في عدم الإجابة على الأسئلة التي قد تدينه (الشريف، 2018، ص. 102).

3.الحق في الاستشارة القانونية :من الحقوق الأساسية التي قد يواجه المتهم صعوبة في ضمانها خلال التحقيقات الأولية هو **الحق في الاستشارة القانونية** .في بعض الحالات، قد لا يتمكن المتهم من الحصول على محامٍ لتقديم المشورة القانونية أثناء التحقيق، مما يزيد من احتمالية وقوعه في أخطاء قانونية قد تؤثر على سير التحقيقات وعلى النتيجة النهائية للقضية (عبد الله، 2019، ص. 78).

4.مراقبة وتوثيق التحقيقات :لضمان أن التحقيقات تتم بشكل قانوني، يجب أن تكون جميع إجراءات التحقيق موثقة، بما في ذلك استجواب المتهم. وجود كاميرات مراقبة أو تسجيلات صوتية في غرفة التحقيق يمكن أن يساعد في ضمان عدم تعرض المتهم للضغط أو الإكراه. يمكن أن تساهم هذه الإجراءات في منع تجاوزات قد تحدث أثناء التحقيقات الأولية (حمد، 2020، ص. 121).

الفرع الثاني: إشكاليات تعارض حقوق الضحية مع حقوق المتهم

أثناء التحقيقات في الجرائم، يواجه المحققون تحديًا آخر يتمثل في كيفية **موازنة حقوق الضحية مع حقوق المتهم** . فبينما يتمتع الضحية بحقوق تتعلق بحمايته والحفاظ على حقوقه خلال الإجراءات القانونية، يتمتع المتهم أيضًا بحقوق دستورية وقانونية تتعلق بعدم التعرض للتعذيب أو الإجبار على الاعتراف. هذه الحقوق قد تتعارض في بعض الأحيان، مما يتطلب إيجاد توازن قانوني دقيق بين الطرفين.

CC BY

1.حقوق الضحية :تعد **حقوق الضحية** من القضايا المركزية في التحقيقات الجنائية. تشمل هذه الحقوق الحق في التقديم الفعّال للإفادات والشهادات، والحق في الحماية من التهديدات أو الانتقام من المتهمين أو أطراف أخرى. في بعض الحالات، قد يحتاج المحققون إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية الضحية، مثل تقديم الحماية للشهود أو استخدام إجراءات خاصة لاستجواب الضحايا في حالات الجرائم المروعة، مثل الاعتداءات الجنسية. ومع ذلك، يتعين أن تُؤخذ في الحسبان حقوق المتهم أثناء اتخاذ هذه التدابير (الجمّال، 2020، ص. 65).

2.حقوق المتهم في مواجهة الادعاءات :من جهة أخرى، يتمتع **المتهم** بحق الدفاع عن نفسه في جميع مراحل التحقيق. يجب على المحققين أن يتأكدوا من أن المتهم لا يُحرم من حقه في محاكمة عادلة، وأنه يحصل على الفرصة المناسبة لتقديم دفاعه. في بعض الحالات، قد يؤثر الاعترافات أو الشهادات المقدمة من الضحية على موقف المتهم، مما يجعل من الضروري الحفاظ على توازن دقيق بين حماية حقوق الضحية وضمان حقوق المتهم في الحصول على محاكمة عادلة (عطا الله، 2020، ص. 92).

3.التحديات في حالات الجرائم الخطيرة :في الجرائم التي تتسم بالخطورة مثل **الجرائم الإرهابية** أو **القتل العمد**، قد تظهر صعوبة أكبر في تحقيق التوازن بين حقوق الضحية وحقوق المتهم. ففي هذه الحالات، قد يُطلب من المحققين اتخاذ تدابير استثنائية لضمان حماية الضحية أو الحفاظ على الأدلة، ولكن دون المساس بحقوق المتهم في محاكمة عادلة. يجب أن تضمن القوانين أن أي تدابير استثنائية تتخذ لا تتعارض مع المبادئ القانونية الأساسية (الزهراني، 2017، ص. 103).

4.الحفاظ على حقوق الضحية أثناء الإجراءات :من بين الآليات التي تساهم في ضمان حقوق الضحية أثناء التحقيقات، هناك **توفير الدعم النفسي والاجتماعي** للضحية، خاصة في الجرائم التي يكون فيها الضحية في حالة من الصدمة، مثل الجرائم الجنسية. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يتم احترام حقوق المتهم أيضًا، مما يتطلب اتخاذ تدابير تضمن سرية المعلومات وعدم التأثير على سير التحقيقات (حمد، 2020، ص. 135).

5.التوازن في إبلاغ الضحية بحقوقها :يجب على المحققين إبلاغ الضحية عن **حقوقها** في أثناء سير التحقيق، وكذلك حقها في الحصول على المشورة القانونية أو الدعم النفسي. كما أن من واجب المحققين إبلاغ الضحية عن الإجراءات القانونية المتاحة لها، سواء في تقديم الشكاوى أو في تقديم شهادتها (الشريف، 2018، ص. 118).

المطلب الثالث: الإجراءات القانونية لضمان التحقيق النزيه

تعد التحقيقات الجنائية من أسمى العمليات في النظام العدلي، حيث ينبغي أن يتم إجراء التحقيقات بشكل نزيه ومنصف، بما يضمن الحفاظ على حقوق جميع الأطراف المعنية، سواء كانت حقوق المتهم أو حقوق الضحية. في هذا المطلب، سيتم استعراض الإجراءات القانونية التي تساهم في ضمان نزاهة التحقيق، بما في ذلك الضمانات القانونية ضد التلاعب في الإجراءات ودور القضاء في الرقابة على سير التحقيقات.

الفرع الأول: الضمانات القانونية ضد التلاعب في الإجراءات

تتعدد الوسائل القانونية والضوابط التي تهدف إلى ضمان أن التحقيقات تتم بنزاهة، دون التلاعب أو التأثير غير المشروع على مجريات التحقيق. من أهم الضمانات القانونية ضد التلاعب في التحقيقات هي:

1.الشفافية في التحقيقات :تعتبر **الشفافية** من أهم الضمانات التي تساهم في ضمان نزاهة التحقيقات. ينبغي أن يتم التحقيق في الجريمة بشكل علني قدر الإمكان، بما يتماشى مع الحفاظ على سرية بعض المعلومات المتعلقة بالتحقيق أو حماية الشهود. الشفافية تشمل توثيق جميع مراحل التحقيق، بما في ذلك استجواب المتهمين وجمع الأدلة، لضمان

CC BY

أنه لا يتم إخفاء أو تغيير أي معلومات. تسجيل جميع جلسات الاستجواب يمكن أن يكون أداة فعالة لضمان أن التحقيقات تتم بشكل قانوني وبدون تلاعب (عطا الله، 2019، ص. 115).

2.توفير الاستشارة القانونية للمتهم :من الضمانات الأساسية ضد التلاعب في الإجراءات هي **توفير محامي** للمتهم منذ بداية التحقيقات، وذلك لضمان أن المتهم لا يتعرض للإجبار على الاعتراف أو الخضوع لأي شكل من أشكال التعذيب أو التهديد. يجب أن يتم إبلاغ المتهم بحقوقه القانونية، بما في ذلك حقه في الاستشارة القانونية، وذلك لضمان أن التحقيقات تتم بشكل عادل ودون تأثير غير قانوني على المتهم (عبد الله، 2020، ص. 142).

3.مراقبة وتوثيق الإجراءات :من الضمانات القانونية ضد التلاعب في التحقيقات هو **تسجيل كافة الإجراءات** المتعلقة بالتحقيق. يجب أن يتم توثيق جميع المحادثات أو الاستجوابات التي تتم مع المتهم أو الشهود، سواء كانت بواسطة الكاميرات أو تسجيل الصوت. توثيق هذه الإجراءات يساعد في ضمان عدم التلاعب أو التعديل في ما يخص الوقائع أو المعلومات التي يتم جمعها أثناء التحقيق (الشريف، 2018، ص. 130). في حالة وجود أي شكوى من المتهم بشأن التلاعب في التحقيقات، فإن وجود سجل توثيقي يمكن أن يكون عاملًا مهمًا للكشف عن أي مخالفات.

4.التحقيق المستقل :من الأمور التي تساهم في منع التلاعب هو **التحقيق المستقل** عن جميع الأطراف المتورطة في القضية. يجب أن تتولى جهة مستقلة التحقيق في الجريمة، بعيدة عن أي تأثير من جهة أو طرف ذو مصلحة. التحقيقات التي يتم فيها التأثير من قبل جهات أخرى، مثل الشرطة أو الأجهزة الأمنية، قد تخلق انطباعًا بعدم نزاهة التحقيق، مما يعرض التحقيقات لتحديات قانونية وتعرض الأطراف المتورطة في القضية للشكوك (علي، 2017، ص. 99).

5.التفتيش والضوابط القانونية :يجب أن يتم تفتيش أماكن الجريمة أو الأشخاص تحت إشراف قانوني صارم، بما في ذلك الحصول على **إذن قضائي** قبل تنفيذ أي إجراء قد يمس بحريات الأفراد، مثل التفتيش أو القبض. عندما تتم الإجراءات دون اتباع هذه الضوابط، فإن ذلك يعرض التحقيقات للتلاعب وعدم نزاهة (الزهراني، 2020، ص. 156).

الفرع الثاني: دور القضاء في الرقابة على الإجراءات التمهيدية

تلعب السلطة القضائية دورًا مهمًا في ضمان تنفيذ **الضوابط القانونية** أثناء التحقيقات الجنائية، حيث يجب أن تقوم بالرقابة على كافة الإجراءات التمهيدية المتعلقة بالتحقيقات لضمان أنها تتم وفقًا للقانون. تتجسد الرقابة القضائية على التحقيقات في عدة أوجه:

1.التأكد من مشروعية الأدلة :من مهام السلطة القضائية الرقابة على **مشروعية الأدلة** التي يتم جمعها خلال التحقيقات. إذا كانت الأدلة قد تم جمعها بطريقة غير قانونية، مثل التفتيش بدون إذن قضائي أو باستخدام أساليب قسرية، فإن المحكمة تُلزم باستبعاد هذه الأدلة في المحاكمة. القاضي هو المسؤول عن التأكد من أن الأدلة التي يتم تقديمها للمحكمة تم جمعها وفقًا للقوانين المعمول بها، بما يضمن سلامة الإجراءات (عطا الله، 2019، ص. 133).

2.التأكد من حقوق المتهم :يعد القاضي من الضمانات الأساسية لضمان **حقوق المتهم** خلال الإجراءات التمهيدية. يتعين على القاضي ضمان أن المتهم لم يتعرض للتعذيب أو الضغط أثناء التحقيق. في حال اكتشاف أن حقوق المتهم قد تم انتهاكها أثناء التحقيقات الأولية، يمكن للسلطة القضائية اتخاذ التدابير المناسبة، مثل **إبطال الاعترافات القسرية** أو إلغاء أي إجراء غير قانوني قد يؤثر على سير العدالة (علي، 2020، ص. 155).

3.الرقابة على قرار الاتهام :عندما يقرر المحقق أو النيابة العامة تقديم الاتهام ضد شخص ما، يجب على القضاء أن يراقب ما إذا كان هذا القرار قد تم اتخاذه وفقًا للأدلة المتاحة والضوابط القانونية. في بعض الأنظمة القانونية، يحق

CC BY

للقاضي أن يراجع ما إذا كان يجب على المتهم أن يظل رهن الاحتجاز أو يتم إطلاق سراحه بكفالة أثناء التحقيق، وهو ما يضمن أن التحقيقات تتم وفقًا للعدالة (الشريف، 2018، ص. 142).

4.الحماية من التلاعب في التحقيقات :من أبرز أدوار السلطة القضائية هو منع **التلاعب** في إجراءات التحقيقات، سواء من قبل المحققين أو أطراف أخرى. القاضي يُعتبر **ضامنًا** لحسن سير العدالة، حيث يستطيع مراقبة الإجراءات واتخاذ قرارات تأديبية ضد أي تجاوزات قانونية تحدث أثناء التحقيقات (عبد الله، 2019، ص. 167). كما أن الرقابة القضائية تساهم في حماية حقوق الأطراف المعنية وضمان النزاهة طوال عملية التحقيق.

5.المراجعة المستمرة للإجراءات :تلتزم المحكمة بمراجعة **الإجراءات القانونية** بشكل دوري، خاصة إذا كانت التحقيقات تأخذ وقتًا طويلًا أو إذا كانت هناك شكوك في قانونية إجراءات التحقيق. المحكمة لديها السلطة للتدخل إذا كان هناك أي استثناءات قد تؤثر سلبًا على التحقيقات، وتستطيع إلغاء بعض الإجراءات أو إعادة النظر في نتائج التحقيقات الأولية (الزهراني، 2020، ص. 140).

الخاتمة

إنّ الإجراءات التمهيدية للتحقيق في الجرائم تُشكّل العمود الفقري لأي نظام عدلي ناجح، إذ تُعد المرحلة الأساسية التي تُبنى عليها مراحل المحاكمة والإدانة أو البراءة. وقد أظهر البحث أن سلامة هذه الإجراءات من حيث الشكل والمضمون تُمثّل ضمانة أساسية لتحقيق العدالة الجنائية، وتحقيق موازنة دقيقة بين مصلحة المجتمع في كشف الجريمة وملاحقة مرتكبيها، وحقوق الأفراد، ولا سيما المتهم.

أولاً: النتائج

1. تُعد الإجراءات التمهيدية أداة رئيسية لاكتشاف الحقيقة، كونها تُمكّن من جمع الأدلة وتحديد المسؤوليات الجنائية قبل الإحالة إلى القضاء.
2. تبين أن للنيابة العامة دورًا محوريًا في توجيه التحقيقات وضمان مشروعيتها، إلى جانب تعاونها مع الأجهزة الأمنية.
3. كشفت الدراسة عن وجود تحديات فعلية تواجه نزاهة الإجراءات التمهيدية، ومنها ضعف الضمانات أثناء مرحلة جمع الأدلة، واحتمالية التأثير على إرادة المتهم أو الشهود.
4. تبيّن أن غياب رقابة قضائية فاعلة في بعض الحالات قد يفتح الباب أمام تجاوزات تمسّ بحقوق الإنسان، لاسيما أثناء التوقيف والتحقيق.
5. إنّ التوازن بين حقوق المتهم وحقوق الضحية هو أحد أبرز الإشكاليات التي تواجه التحقيقات التمهيدية، ويتطلب عناية تشريعية ومؤسساتية.
6. هناك تفاوت في مستوى التأهيل المهني للمحققين وأفراد الشرطة، مما قد ينعكس على جودة التحقيقات وسلامتها الإجرائية

ثانيًا: المقترحات

1. تعزيز الرقابة القضائية على جميع مراحل التحقيق التمهيدي، ولا سيما ما يتعلق بإجراءات التوقيف، والاستجواب، والتفتيش.

2. تعديل التشريعات الجزائية لضمان مزيد من الحماية القانونية للمتهم، وخاصة في ما يتعلق بحق الدفاع والمساعدة القانونية.
3. تدريب الكوادر الأمنية والقضائية على معايير التحقيق النزيه، ورفع كفاءاتهم في التعامل مع الجرائم المعقدة، بما ينسجم مع المعايير الدولية.
4. استخدام التكنولوجيا الحديثة في توثيق التحقيقات بالصوت والصورة، لضمان الشفافية ومنع أي تجاوزات.
5. وضع دليل إجرائي موحد للإجراءات التمهيدية، يتضمن الخطوات الإلزامية التي تضمن حقوق الأطراف كافة.
6. تعزيز التعاون بين الجهات القضائية والأمنية ضمن إطار قانوني واضح، يُحدّد اختصاصات كل جهة دون تداخل أو تجاوز.

المصادر:

1. عبد الله، ج. (2019). *الحقوق الجنائية للمتهم في التحقيقات* .بيروت: دار النشر القانونية.
2. علي، م. (2020). *حقوق المتهم في التحقيقات الجنائية* .القاهرة: دار الكتب القانونية.
3. عطا الله، ر. (2019). *التحديات القانونية في التحقيقات الجنائية* .دبي: دار الحرم للنشر.
4. الشريف، م. (2018). *حماية حقوق المتهم في مراحل التحقيق الأولية* .الرياض: دار الحرم للنشر.
5. الزهراني، س. (2020). *التفتيش والضوابط القانونية في التحقيقات الجنائية* .جدة: دار النهضة.
6. عبد الله، ج. (2019). *الحقوق الجنائية للمتهم في التحقيقات* .بيروت: دار النشر القانونية.
7. علي، م. (2020). *حقوق المتهم في التحقيقات الجنائية* .القاهرة: دار الكتب القانونية.
8. عطا الله، ر. (2019). *التحديات القانونية في التحقيقات الجنائية* .دبي: دار الحرم للنشر.
9. الشريف، م. (2018). *حماية حقوق المتهم في مراحل التحقيق الأولية* .الرياض: دار الحرم للنشر.
10. الزهراني، س. (2020). *التفتيش والضوابط القانونية في التحقيقات الجنائية* .جدة: دار النهضة.
11. عبد الله، ج. (2019). *الحقوق الجنائية للمتهم في التحقيقات* .بيروت: دار النشر القانونية.
12. علي، م. (2020). *حقوق المتهم في التحقيقات الجنائية* .القاهرة: دار الكتب القانونية.
13. حمد، ع. (2020). *العدالة الجنائية والتوازن بين حقوق الضحية والمتهم* .عمان: دار الثقافة.
14. الجمّال، ع. (2020). *التحديات القانونية في التحقيقات الجنائية* .الرياض: دار الفكر العربي.
15. الشريف، م. (2018). *حماية حقوق المتهم في مراحل التحقيق الأولية* .الرياض: دار الحرم للنشر.
16. الزهراني، س. (2017). *حقوق الضحية في التحقيقات الجنائية* .جدة: دار النهضة.
17. علي، م. (2017). *قانون الإجراءات الجنائية: التحديات القانونية في جمع الأدلة* .القاهرة: دار النشر القانونية.
18. عبد الله، ج. (2019). *الإجراءات الجنائية في ضوء القوانين الحديثة* .بيروت: مكتبة الحقوق.
19. الجمّال، ع. (2020). *الأدلة في التحقيقات الجنائية: التحديات القانونية والعملية* .عمان: دار الثقافة.
20. الشريف، م. (2018). *التحقيق الجنائي والضوابط القانونية لجمع الأدلة* .الرياض: دار الفكر العربي.

21. عطا الله، ر. (2020). *التحديات القانونية في التحقيقات الجنائية* .دبي: دار الحرم للنشر.
22. الزهراني، س. (2017). *الأدلة غير القانونية وأثرها على سير التحقيق* .جدة: دار النهضة.
23. الجمال، س. (2017). *الحقوق الدستورية في القانون الجنائي: مبدأ البراءة الأصلية* .القاهرة: دار الكتب القانونية.
24. حمد، ع. (2020). *مبادئ حقوق الإنسان في التحقيقات الجنائية* .بيروت: مكتبة النهضة.
25. البيومي، ع. (2018). *الحقوق الأساسية للمتهم في القانون الجنائي* .عمان: دار الثقافة.
26. الزهراني، م. (2019). *حماية حقوق المتهم في التحقيقات الجنائية: الضوابط القانونية والعملية* .الرياض: دار الحرم للنشر.
27. عطا الله، ج. (2018). *الإجراءات الجنائية وضمانات حقوق المتهمين* .عمان: دار الثقافة.
28. علي، ع. (2017). *قانون الإجراءات الجنائية: دراسة في الضوابط القانونية* .القاهرة: دار النهضة.
29. الشريف، ف. (2019). *التحقيقات الجنائية: دور النيابة العامة والشرطة* .بيروت: دار الفكر العربي.
30. الدليمي، ج. (2018). *الإجراءات الجنائية وحماية حقوق الأفراد* .عمان: دار الثقافة.
31. المصري، أ. (2020). *أصول التحقيق الجنائي وضمانات حقوق المتهمين* .الرياض: دار الحرم للنشر.
32. الفقيه، ع. (2019). *حقوق الإنسان في الأنظمة الجنائية العربية: حقوق المتهم في الاستجواب* .القاهرة: دار الكتب القانونية.
33. البيومي، ع. (2016). *قانون الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة* .بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
34. عطا الله، ج. (2018). *التحقيقات الجنائية وضمانات حقوق المتهم: دراسة في القوانين العربية* .عمان: دار الثقافة.
35. الزهراني، م. (2017). *إجراءات التحقيق الجنائي: الأسس والضوابط* .الرياض: دار الحرم للنشر.
36. النجار، ف. (2016). *قانون الإجراءات الجنائية: دراسة في النظام المصري* .القاهرة: دار النهضة.
37. الجندي، أ. (2018). *التحقيقات الجنائية: القواعد والإجراءات* .عمان: دار الفكر العربي.
38. الرشيد، م. (2020). *مقدمة في قانون الإجراءات الجنائية* .بيروت: دار الثقافة للنشر.
39. النجار، ف. (2016). *قانون الإجراءات الجنائية: دراسة في النظام المصري* .القاهرة: دار النهضة.
40. الجندي، أ. (2018). *التحقيقات الجنائية: القواعد والإجراءات* .عمان: دار الفكر العربي.
41. الرشيد، م. (2020). *مقدمة في قانون الإجراءات الجنائية* .بيروت: دار الثقافة للنشر.
42. النفيسي، ع. (2017). *التحقيق الجنائي وجمع الأدلة: الأسس والتقنيات* .القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
43. المعز، ع. (2019). *التحقيقات الجنائية: الأسس والتطبيقات* .بيروت: دار الشروق.
44. الجابري، ف. (2020). *مبادئ التحليل الجنائي: الأدلة والشهادات في التحقيقات الأولية* .عمان: دار الثقافة.
45. صالح، م. (2016). *الإجراءات الجنائية: دراسة تحليلية للأطر القانونية* .القاهرة: دار النهضة العربية.
46. العدل، أ. (2018). *قانون الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة* .بيروت: دار الفكر العربي.

CC BY